مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩١٤٢

الجمعة، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دو ريفيير/السيدة جارو – دارنو	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيد مايذن
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد كوربيه
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2022/709)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2022/709)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة بنتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسيد إيمري مودينغا مدير معهد أنغازا.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/709 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات تقدمها الممثلة الخاصة للأمين العام، كيتا، والسفير بيانغ، الممثل الدائم لغابون، بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيد مودينغا.

السيدة كيتا (*تكلمت بالفرنسية*): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لأخذ الكلمة اليوم لعرض تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2022/709).

أرحب بحضور السيد جورج نزونغولا – نتالاجا، الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، والسيد إيمري مودينغا، ممثل المجتمع المدني الكونغولي الذي ينضم إلينا من بوكافو.

منذ التقرير السابق (S/2022/503) أحرز تقدم كبير في الاستعداد للانتخابات العامة المقرر إجراؤها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣. إن إصدار القانون الانتخابي المنقح في ٢٩ حزيران/يونيه ووضع تدابير تنفيذه من جانب اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وإنشاء أطر للتشاور المواضيعي مع النساء والشباب والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، فضلا عن الاستعداد لبدء تسجيل الناخبين في كانون الأول/ديسمبر المقبل، كلها خطوات هامة. وأرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة والبرلمان واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لوضع الإطار القانوني والظروف اللازمة لإجراء الانتخابات على نحو سليم.

ولكن لا تزال هناك تحديات رئيسية – خاصة فيما يتعلق بالتوصل إلى توافق واسع في الآراء على مختلف جوانب العملية الانتخابية. في ذلك الصدد، أؤكد من جديد استعداد البعثة ومساعيها الحميدة لتيسير الحوار وضمان تنفيذ عملية شفافة شاملة وسلمية ضمن الإطار الزمني الدستوري، فضلا عن دعم المشاركة النشطة للنساء والشباب في جميع مراحلها.

توفر الدورة البرلمانية العادية التي افتتحت في ١٥ أيلول/سبتمبر والمكرسة لميزانية عام ٢٠٢٣ فرصة للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد قدم رئيس الوزراء مشروع قانون ميزانية ٢٠٢٣ إلى الجمعية الوطنية.

يمثل مشروع الميزانية البالغ ١٤,٦ مليار دولار زيادة بنسبة ٣٢ في المائة تقريبا عن ميزانية عام ٢٠٢٢، نتيجة للأداء الجيد للاقتصاد الكلي وتحصيل الضرائب القياسي. الأمر الذي يُعتبر تقدما كبيرا في الإدارة المالية بدعم الجهود المبذولة في مجال المساءلة، خاصة بتفعيل ديوان مراجعة الحسابات.

ومن شأن اعتماد الميزانية أن يمكن من التعجيل بتنفيذ البرنامج الإنمائي لـ ١٤٥ إقليم وتوفير الوسائل اللازمة للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لإجراء العملية الانتخابية. وأود أيضا أن أشدد على الطبيعة الاستراتيجية لقانون البرمجة العسكرية للفترة ٢٠٢٢–٢٠٢٥ المقدر بنحو بليون دولار سنويا والذي يجب على البرلمان دراسته. إن ذلك

الصك ضروري لتمكين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من تعزيز قوتها وتنفيذ إصلاحات في قطاع الأمن، وكلاهما أساسي لمواجهة التحديات الأمنية التي يواجهها البلد.

(تكلمت بالإنكليزية)

ينشأ ندائي بتمكين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من التحديات الأمنية المستمرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث لا تزال الجماعات المسلحة تشكل تهديدا كبيرا وترتكب أعمال العنف ضد المدنيين. وترتكب معظم تلك الانتهاكات تعاونية تنمية الكونغو والقوات الديمقراطية المتحالفة وحركة ٢٣ مارس في إيتوري ومقاطعة كيفو الشمالية بينما كثفت جماعات الماي ماي وغيرها من الميليشيات هجماتها على المدنيين في كيفو الجنوبية.

إن انعدام الأمن هذا يؤجج انتهاكات حقوق الإنسان ويؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا، إذ يحتاج ما يقدر بنحو ٢٧ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية بينما يحتاج الكثير منهم إلى الحماية. إن من المؤشرات الواضحة على تدهور الحالة زيادة التشريد الداخلي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ حيث ارتفع العدد الإجمالي للمشردين إلى ٥,٥ مليون شخص ليسجل أكبر عدد من حالات التشريد في أفريقيا.

في ذلك السياق، أدين بشدة الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني التي بلغت أعلى مستوياتها منذ بداية العام في تموز/يوليه حيث سجل ٣٤ حادثا أمنيا. وأدعو السلطات الكونغولية إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني ومنشآته، فضلا عن توفير الأمن لإيصال المساعدة المنقذة للحياة.

وأشيد بالتزام دوائر العمل الإنساني بالبقاء وتنفيذ العمليات وتكثيفها. وستتطلب قدرتها على القيام بذلك تعاونا طويل الأجل مع المجتمعات المحلية وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية، فضلا عن تمويل يمكن التنبؤ به. حتى الآن تلقت خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢ لجمهورية الكونغو الديمقراطية ٣٧ في المائة من مبلغ ١,٨٨ مليار دولار المطلوب. لذلك أدعو المانحين إلى مواصلة دعمهم وأشكرهم على المساهمات المنقذة للحياة التي قدموها بالفعل.

ولا تزال البعثة تحشد كل الجهود للتصدي لاستمرار انعدام الأمن الناجم عن الأنشطة الإجرامية للجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتواصل قوة البعثة العمل مع الحكام العسكريين وقادة العمليات وتحافظ على موقف قوي، فضلا عن تقديم الدعم العملياتي واللوجستي والتكتيكي لكل من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية لمكافحة جميع الجماعات المسلحة. وتعمل البعثة مع القوات المسلحة الكونغولية لتنفيذ عمليات هجومية مشتركة في المناطق المتضررة من "القوات الديمقراطية المتحالفة" وميليشيا "التعاونية من أجل تنمية الكونغو"، مع الامتثال لسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وتتلقى هذه الجهود الدعم عن طريق تبادل المعلومات من خلال "مركز تنسيق العمليات"، الذي أنشئ في غوما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١. وتواصل البعثة إعطاء الأولوية لتخصيص الموارد لدعم تنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين، وقد اعتمدت تشكيلا جديدا لموازنة إعادة نشر الوحدات لاحتواء حركة ٢٣ مارس في إقليم روتشورو.

وبالإضافة إلى الجهود التي تبذلها البعثة وقوات الأمن الوطنية، ثمة مبادرات إقليمية تُنفذ لدعم تحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتخفيف حدة التوترات الإقليمية التي يؤججها عودة ظهور حركة ٢٣ مارس. وتتطلب تلك المبادرات الإقليمية دعما دوليا متسقا. وفي ٢٢ تموز/يوليه، عين رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا رئيس كينيا آنذاك، أوهورو كينياتا، ميسرا لعملية نيروبي ووجهوا بإنشاء صندوق خاص لتمويل العمليات العسكرية. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، وقعت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وأمانة جماعة شرق أفريقيا اتفاقا بشأن مركز القوات لنشر قوتها الإقليمية في الجزء الشرقي من البلد لفترة أولية مدتها ستة أشهر. وبينما أتحدث إليكم، انتشرت بالفعل وحدة من القوات المسلحة البوروندية في كيفو الجنوبية، فيما تستمر العملية "شوجا"، وهي العملية المشتركة ضد "القوات الديمقراطية المتحالفة" بين القوات المسلحة الكونغولية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية، في كيفو الشمالية وإيتوري. وأود أن أشدد على الأهمية الحيوية للتنسيق الفعال بين بعثة الأمم المتحدة وجميع القوات

المنتشرة على الأراضي الكونغولية بغية تمكين البعثة من الاضطلاع بكامل ولايتها لحماية المدنيين.

وأرحب باعتماد الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، والرئيس كاغامي، رئيس رواندا، لخريطة طريق لواندا في ٦ تموز/يوليه من خلال وساطة جواو لورنسو، رئيس أنغولا والرئيس الحالي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي كلفه الاتحاد الأفريقي بتهدئة التوترات بين البلدين. وأرحب أيضا بإعادة تنشيط جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا للجنتهما الدائمة المشتركة، التي دعت في اجتماعها الأخير إلى النشر السريع للقوة الإقليمية لشرق أفريقيا وإلى وقف حركة ٢٣ مارس لأعمالها العدائية ونزع سلاح ”القوات الديمقراطية لتحرير رواندا“ والجماعات المنشقة عنها.

وحثت اللجنة أنغولا أيضا على التعجيل بإنشاء آلية التحقق المخصصة المقترحة لرصد الحوادث على الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وأشجع البلدين على مواصلة تنفيذ خريطة الطريق من أجل مصلحة شعبيهما ولصالح تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وتشكّل المناقشات الداعمة لعمليتي نيروبي ولواندا بين الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو والرئيس كاغامي، التي يسرها الرئيس الفرنسي ماكرون على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة، خطوة إيجابية أخرى في الاتجاه الصحيح.

وفي غضون ذلك، أعربت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وكلتاهما يرأسهما حاليا الرئيس تشيسيكيدي، عن دعمهما للمبادرات الإقليمية الجارية. وفي ٣١ آب/أغسطس، قرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إنشاء خلية دعم استراتيجي لدعم القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا واستكشاف سبل التمويل وتعبئته لكفالة التنفيذ الكفء والفعال لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك إمكانية استخدام صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي.

(تكلمت بالفرنسية)

ويجب أن تسير تلك المبادرات الإقليمية وعمليات نشر القوات من بلدان جماعة شرق أفريقيا جنبا إلى جنب مع اتخاذ التدابير غير العسكرية، التي لا يمكن تحقيق سلام دائم من دونها. وترتبط عملية نيروبي، على وجه الخصوص، ارتباطا وثيقا ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتوقع الأشخاص الذين يعانون من العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة الكثير من البرنامج، ولذلك يجب علينا تعبئة الوسائل التشغيلية والموارد اللازمة لكفالة أن تمتلك سلطات المقاطعات القدرات التي تحتاجها لتنفيذه. وأود أن أشير هنا إلى أن البعثة ما فتئت تقدم الدعم المستمر للبرنامج منذ إنشائه. وفي حزيران/يونيه، صرف ”صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار“ ١٤ مليون دولار لدعم إطلاقه. وفي الأشهر المقبلة، أشجع الشركاء الماليين على تقديم دعم نشط لتنفيذ الخطط العملياتية على صعيد المقاطعات التي نعكف على وضعها الآن بغية الاستفادة بسرعة من فرص نزع السلاح الحالية في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتنجانيقا. وأود أيضا أن أشدد على أهمية كفالة إسهام البرنامج في جهود المصالحة من خلال التنسيق الوثيق مع عملية العدالة الانتقالية. وأشيد بالتقدم الذي أحرزته الحكومة في ذلك الصدد، بما في ذلك من خلال إطلاق وزارة حقوق الإنسان لجولات من المشاورات العامة الوطنية في ست مقاطعات.

وأود أيضا أن أرحب بإدانة الرئيس تشيسيكيدي للنزعة القبلية وخطاب الكراهية في البيان الذي ألقاه في المناقشة العامة للجمعية العامة (انظر A/77/PV.5)، والذي يعزز التدابير التي اتخذتها الحكومة بالفعل لتخفيف حدة التوترات القبلية، ولا سيما في المناطق الشرقية من البلد. وأشجع جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة تلك الجهود وتعزيز ترسانتها القانونية لمنع تدهور الحالة، بما في ذلك من خلال اعتماد مشروع قانون مكافحة القبلية والعنصرية وكراهية الأجانب الذي قُدم إلى البرلمان.

وكما يعلم المجلس، فقد تفاقمت أزمة الثقة المتأججة بالفعل بين البعثة والشعب الكونغولي في شرق البلد في أعقاب عودة ظهور حركة ٢٣ مارس في الأشهر الأخيرة. ووفرت تلك الحالة أرضا خصبة لنشر معلومات مضللة عن البعثة ووصمها، مما أدى إلى اندلاع احتجاجات جديدة عنيفة ووقوع حوادث خطيرة أودت بحياة عشرات المحتجين

وأربعة من موظفي البعثة. وأود أن أعرب مجددا عن خالص التعازي لأسر ضحايا ذلك العنف، الذي أشجبه بشدة. وأدين بأشد العبارات أي تحريض على الكراهية والعداء والعنف. وأخيرا، أرحب بالجهود التي تبذلها السلطات الكونغولية وأعضاء المجتمع المدني وكل من يتمتع بنفوذ في المجتمعات المحلية لتهدئة الحالة والحث على ضبط النفس في بيئة أمنية مليئة بالتحديات، وأناشدهم أن يواصلوا التركيز على تخفيف حدة التوترات بغية تمكين البعثة من استئناف عملياتها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل كامل ودون عوائق. وفي أعقاب تلك الحوادث، أصدر الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو تعليمات إلى حكومته بإعادة تقييم الخطة الانتقالية لتسريع وتيرة انسحاب البعثة. ونحن مستعدون وراغبون في العمل عن كثب مع الحكومة لتحقيق تلك الغاية.

في الختام، أود أن أشكر جميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وأفرادها على دعمهم الدؤوب للبعثة خلال الأسابيع الصعبة التي مرت بها، كما أشكر جميع الموظفين المدنيين الوطنيين والدوليين. وسنظل جميعا ملتزمين بتنفيذ الولاية التي أناطها بنا المجلس، بتعاون وشراكة وثيقين مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والوكالات والصناديق والبرامج ذات الصلة وشركاء البلد الإقليميين والدوليين الآخرين، حتى يتسنى تنفيذ انسحاب البعثة النهائي من المقاطعات الثلاث المتبقية التي نشرت فيها بطريقة سلمية ومسؤولة ودائمة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة كيتا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسفير بيانغ.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي ببيان بصفتي رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعتزم تقديم لمحة عامة عن عمل اللجنة منذ آخر إحاطة قدمها سلفي إلى مجلس الأمن في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ (انظر S/PV.8873).

لقد عقدت اللجنة – منذ الإحاطة التي قدمها سلفي – ما مجموعه خمسة اجتماعات بالحضور الشخصي واجتَمَعَت عبر التداول بالفيديو في أربع مناسبات، جميعها في عام ٢٠٢٢. وخلال المشاورات غير الرسمية التي عقدت عبر التداول بالفيديو، في ١٤ كانون الثاني/يناير، استمعت اللجنة إلى عرض قدمه منسق فريق الخبراء موجزا فيه خطة عمل الفريق للولاية التي انتهت في ١ آب/أغسطس من هذا العام. وفي أعقاب تعليق جميع المقتَرَحين من الخبراء المرشَّحين في اللجنة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٢١، عين الأمين العام أعضاء الفريق في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، لتبدأ عقودهم بعد ذلك بوقت قصير. وخلال المشاورات غير الرسمية التي عقدت في ١٥ آذار/مارس، استمعت اللجنة إلى إحاطة من السيدة أنطوانيت نسامبا كالامبايي، وزيرة المناجم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بشأن الاستغلال غير المشروع للموارد المعدنية.

وخلال المشاورات غير الرسمية التي عقدت في ١٣ أيار/مايو، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها منسق فريق الخبراء بشأن التقرير النهائي للفريق (انظر S/2022/479) وناقشت النتائج والتوصيات الواردة فيه. وخلال المشاورات غير الرسمية التي عقدت في ١ تموز/يوليه، استمعت اللجنة إلى إحاطة من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، بشأن حالة الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وخلال المشاورات غير الرسمية مع الدول الإقليمية وغيرها من الدول المهتمة التي أجريت في ١٥ تموز/يوليه، قدم منسق فريق الخبراء لمحة عامة عن النتائج والتوصيات الرئيسية الواردة في تقريره النهائي، وبعد ذلك تبادل عدد من أعضاء اللجنة ودول المنطقة آراءهم بشأن التقرير. وخلال المشاورات غير الرسمية التي عقدت في ١٥ أيلول/سبتمبر، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها منسق فريق الخبراء، أوجز فيها خطة عمل الفريق لولايته الحالية التي ستنتهي في ١ آب/أغسطس ٢٠٢٣، تمشيا مع القرار ٢٦٤١ (٢٠٢٢) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٢.

وعقدت اللجنة كذلك ثلاث مشاورات غير رسمية جانبية عبر التداول بالفيديو مع كبير المسؤولين السابق في آلية المتابعة لجمهورية

الكونغو الديمقراطية، السيد ريتشارد روي، في ١٧ شباط/فبراير و ١١ نيسان/أبريل و ٢٧ حزيران/يونيه. وأود أن أعيد التأكيد على أن اللجنة تواصل دعم الآلية التي تقدم المساعدة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تحقيقاتها في مقتل عضوين سابقين في فريق الخبراء، هما زايدا كاتالان ومايكل شارب، في آذار/مارس ٢٠١٧.

ووفقا للفقرة ١٠٤ من مرفق المذكرة الرئاسية S/2017/507، أصدرت اللجنة ثلاث نشرات صحفية تتضمن تلخيصا موجزا للمشاورات غير الرسمية التي أجريت، على التوالي، في ١٣ أيار/مايو و ١٥ تموز/يوليه و ٢٧ أيلول/سبتمبر.

وعلاوة على ذلك، يسرني أن أبلغ المجلس بأنني أعتزم قيادة وفد من أعضاء اللجنة خلال زيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا وجمهورية أوغندا خلال الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. والغرض من الزيارة هو جمع معلومات مباشرة بشأن التنفيذ الفعال لتدابير الجزاءات المفروضة بموجب القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧)، على النحو الذي أعيد تأكيده القرار ٢٦٤١ (٢٠٢٢).

وستتيح الزيارة أيضا فرصة، عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧)، لإجراء مشاورات مع حكومات أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وممثلي المجتمع المدني ودوائر الأعمال الذين يعملون على مسائل ذات صلة بولاية اللجنة.

وفي الختام، ألغيت شروط الإخطار المتعلقة بتسليم جميع الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى القوات الكونغولية، باستثناء خمس فئات من الأسلحة المدرجة في المرفق ألف للقرار ٢٦٤١ (٢٠٢٢)، في أعقاب اتخاذ ذلك القرار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٢. وأتطلع، خلال زيارتي المقبلة إلى أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، إلى تلقي آراء المسؤولين الحكوميين وغيرهم من المحاورين بشأن إمكانية قيام اللجنة بتحديد جزاءات إضافية لأفراد وكيانات إضافيين قد تخضع أفعالهم لجزاءات محددة الأهداف.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السفير بيانغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد مودينغا.

السيد مودينغا (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن بشأن المسألة المحددة المتعلقة بالغابات وحماية غابات جمهورية الكونغو الديمقراطية. ستركز ملاحظاتي على ثلاث نقاط: حالة الغابات، والأخطار التي تتعرض لها، وتوصيات للدول الأعضاء.

أولا، لجمهورية الكونغو الديمقراطية النصيب الأكبر من الغابات الاستوائية المطيرة في حوض الكونغو، وكذلك تكتسي غابات البلد المفتوحة أهمية. غير أن الدراسات الحديثة أثبتت أن مساحة الغابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتقلص بمقدار مليون هكتار سنويا، مما يهدد بتدمير كل غطائها الحرجي تقريبا في غضون قرن من الزمان إذا لم يتخذ إجراء. وسيكون لهذا التطور عواقب وخيمة على أنماط هطول الأمطار والإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. وسيكون لاختفاء الغابات الكونغولية أثر كبير على الاقتصاد العالمي وتغير المناخ وبصفة خاصة على حياة الشعب الكونغولي.

ثانيا، إن أهم نقطة فيما يتعلق بالأخطار الرئيسية التي تواجه الغابات الكونغولية والتي تتطلب تضامنا دوليا عاجلا، هي أن غابات جمهورية الكونغو الديمقراطية حُوِّلَت إلى مخابئ وقواعد لأكثر من ١٢٠ جماعة مسلحة؛ ويتمركز نحو ٢٠ في المائة من الجماعات المسلحة العاملة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية في الغابات الكونغولية، حيث تنخرط في أنشطة مختلفة تتصل بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والصيد غير المشروع وتدمير التنوع البيولوجي. وفي نفس الوقت، فإن وجود الجماعات المسلحة، ولا سيما في المناطق الشرقية من البلد، هو السبب الرئيسي لتراجع السياحة ويكلف الاقتصاد الكونغولي ملايين الدولارات.

ثالثا، إن السبب الأساسي لإزالة الغابات تدريجيا هو تحويل العديد من الغابات، بما فيها المناطق المحمية، إلى مواقع تعدين غير مشروعة وتحويل المساحات الشاسعة من الغابات إلى فرص اقتصادية.

رابعا، إن ممارسات الاستيلاء على الأراضي التي تتبعها الشركات المتعددة الجنسيات والنخب الكونغولية، وتسمح بها الدولة في بعض الأحيان، تدفع سكان الريف إلى زيادة الضغط على الغابات.

خامسا، إن انعدام المسؤولية من بعض السلطات الكونغولية، التي عادة ما تنتهك قوانينها بإصدار تصاريح قطع الأشجار للشركات التي لا تهتم بحماية البيئة، تهديد خطير. وفي هذا الصدد، أود أن أوجه النقطة الثالثة من بياني إلى أعضاء مجلس الأمن.

أولا، أدعو المجلس إلى تمكين جمهورية الكونغو الديمقراطية من الحصول على أسلحة تمكنها من تحييد الجماعات المسلحة، وفرض جزاءات على الدول الأعضاء التي وُثق دعمها للجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ثانيا، نحن بحاجة إلى تمويل لمشاريع البنية التحتية للطرق الهادفة إلى تحسين الوصول لمناطق الغابات بغية ضمان رصد الأنشطة غير القانونية. ثالثا، أحث على فرض جزاءات بغية منع الجماعات المتمردة المسلحة والحكومات من بيع الأخشاب والحيوانات المحمية وغيرها من الموارد الطبيعية. رابعا، أدعو إلى تقديم الدعم المالي والتقني للسياسة التي تتبعها جمهورية الكونغو الديمقراطية المتعلقة بالغابات ومشاريعها الإنمائية. وأدعو أيضا إلى وضع سياسة محددة بشأن حفظ السلام في مناطق الغابات.

وأخيرا، إذا تم تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أود أن يحث المجلس جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تدرج في أطر السياسات لديها النظر في النزاعات المتصلة بالمناخ.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد مودينغا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن، وهي: غابون، غانا، كينيا.

نتوجه بالشكر للممثلة الخاصة للأمين العام بينتو كيتا والسيد إيمري مودينغا على إحاطتيهما. كما نرحب بمشاركة السفراء جورج نزونغولا – نتالاغا ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكليفر غاتيتي ممثل رواندا، وزيفيرين مانيراتانغا ممثل بوروندي في جلسة اليوم. ونشكر السفير ميشيل بيانغ، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطته. وسيركز بياننا على الحالات السياسية والأمنية والإنسانية.

على الجبهة السياسية، نرحب بالتزام الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو بتعزيز الثقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان الجوار من خلال التشاور المستمر بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك إبرام اتفاقات للتعاون الأمني والشراكة الاقتصادية من أجل تحقيق التنمية والازدهار في المنطقة. كما نرحب بالتزام الحكومة بإجراء انتخابات في عام ٢٠٢٣، وفقا للدستور. ونشعر بالتفاؤل بشكل خاص إزاء النهج الشامل الذي اعتمدته اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في تخطيط العملية الانتخابية وإدارتها. ونرحب بالتنقيحات التي أدخلت على القانون الانتخابي لتوفير مجالات للحوار وضمان مشاركة أوسع لجميع الكونغوليين في الانتخابات. ونقر كذلك بالتقدم المحرز في تعزيز المساواة بين الجنسين والفرص المتاحة للمرأة في مؤسسات الحكم والمؤسسات القضائية والإدارية، فضلا عن العمليات السياسية وعمليات السلام.

وفيما يخص الحالة الأمنية، يساورنا قلق بالغ إزاء استمرار نشاط الجماعات المسلحة والجماعات المرتبطة بالإرهاب وإفلاتها من العقاب، وخاصة في الجزء الشرقي من البلد، مما يؤثر بشكل غير متناسب على المدنيين، وخاصة النساء والأطفال. وتدين المجموعة بشدة تلك الجماعات المسلحة وأنشطتها الإرهابية وتكرر التأكيد على ضرورة بذل جهود متضافرة لوضع حد لها. ونطالب جميع الجماعات المسلحة بتسليم أسلحتها دون قيد أو شرط، والانخراط مع الحكومة في إطار عملية حوار السلام بين الأطراف الكونغولية، وتبني البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات وتحقيق الاستقرار فيها.

وثمة مسألة أخرى تثير قلق المجموعة وهي العلاقات المتوترة بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسكان المحليين. فمن المؤسف أن تواجه القوات التابعة

للبعثة أعمالا عدائية من الأشخاص الذين كان من المفترض أن يكونوا راغبين في وجودها من أجل الحماية. ويجب بذل كل جهد ممكن لإعادة بناء الثقة بين البعثة والمجتمعات المضيفة. والبداية هي أن تركز البعثة على المجالات العديدة التي أبرزها تقرير الأمين العام (S/2022/709)، بما في ذلك ضرورة أن تولي البعثة الأولوية لحماية المدنيين، وتحسين تأهب القوات من خلال بناء القدرات والتدريب، والاستثمار في الوسائل الدفاعية الأساسية وغيرها من عوامل مضاعفة القوة.

وترحب المجموعة بالبيان الذي اعتمده مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٣١ آب/أغسطس والذي يؤيد عمليتي نيروبي ولواندا لتحقيق المصالحة والاستقرار وكفالة السلام الدائم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ونحث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على تعزيز دعمهما لتلك الآليات والعمليات بغية إدامة جهود السلام والأمن. ولتحسين فعالية جميع القوات المنتشرة على الأراضي الكونغولية، سيكون من الضروري إنشاء آلية تنسيق مشتركة تحت رعاية جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في وضع معايير مرجعية ذات أولوية لانسحاب البعثة وخروجها بصورة فعالة، تود المجموعة أن تذكر المجلس بأن الانتقال الفعال للبعثة ينبغي أن يتضمن نقاطا مرجعية تكفل نجاح نقل المهام الرئيسية المتصلة بالأمن إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونلاحظ مع القلق أن بعض المعايير المرجعية ذات الأولوية المحددة لا تنص على التخفيض التدريجي للبعثة وخروجها بنجاح وعلى نحو مستدام. ونؤيد دعوة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الموجهة للبعثة لاستعراض الخطة الانتقالية المشتركة وضمان أن تشمل المعايير المرجعية، في جملة أمور، تعزيز المؤسسات الدفاعية والأمنية الرئيسية ومبادرات الإنذار المبكر، فضلا عن التدخلات الوقائية التي يمكن أن تخفف من أي انتكاسات نحو النزاع.

وفيما يتعلق بالوضع الإنساني، تشعر مجموعة الدول الأفريقية الثلاث بقلق عميق إزاء الأزمة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يحتاج ما يقدر بنحو ٢٧ مليون شخص إلى المساعدة أو الحماية. ونشيد بالعمل الممتاز الذي تقوم به المنظمات الإنسانية في تقديم الدعم المستمر لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية في ظل ظروف صعبة. ومن الآن فصاعدا، سيكون من الأهمية تحقيق تحول منهجي من تقديم المساعدة الإنسانية القصيرة الأجل إلى توفير المساعدة الإنسانية الطويلة الأجل القائمة على القدرة على الصمود. وسيستلزم ذلك إعادة بناء البنى التحتية المدنية، واستعادة الخدمات الأساسية، وتمكين المجتمعات المضيفة من خلال توفير عوامل الإنتاج الزراعي لتحسين الأمن الغذائي، فضلا عن المعدات والتكنولوجيا لدعم أصحاب المشاريع المحليين لتمكينهم من الحفاظ على سبل العيش.

إن العالم على مشارف أزمة طاقة ناجمة عن تغير المناخ. ولكن أفريقيا لا تزال غنية بمصادر الطاقة المتجددة المستدامة والمواد الخام، ويوجد قدر كبير منها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أعرب الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو، في بيانه أمام الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين (انظر A/77/PV.5)، عن التزام جمهورية الكونغو الديمقراطية بإدارة تنوعها البيولوجي الغني بغية الإسهام في إنقاذ البشرية من تغير المناخ. ونشجع بلدان المنطقة على التعاون واتباع نهج مشترك لحماية تنوعها البيولوجي واستغلاله على نحو مستدام من أجل تحقيق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. ويشكل تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي عنصرا حاسما في تعبئة الموارد لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية.

وفي الختام، تثني مجموعة الدول الأفريقية الثلاث على الجهود التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتعزيز السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونؤكد تضامننا مع جمهورية الكونغو الديمقراطية حكومة وشعبا ونؤكد من جديد احترامنا لسلامتها الإقليمية وسيادتها واستقلالها السياسي.

السيد مايذن (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة كيتا والسيد مودينغا وزميلنا السفير بيانغ، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطاتهم التي قدموها اليوم.

تشعر أيرلندا بقلق عميق إزاء استمرار انعدام الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمظاهرات الأخيرة ضد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإن أنشطة حركة ٢٣ آذار/مارس وتطورها المتزايد، فضلا عن الهجمات المتزايدة التي تشنها القوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو وغيرها من الجماعات المسلحة، أمور مثيرة للقلق. إن النشاط المستمر لتلك الجماعة المسلحة يسهم في الأزمة الإنسانية المعقدة لأنه ينتقص من قدرة المنظمات الإنسانية على تقديم المساعدة إلى ٢٧ مليون شخص في أمس الحاجة إليها. وستكون عواقب الفشل في حل هذا النزاع كارثية.

وهناك أيضا ارتفاع مستمر في معدل انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والعنف الجنسي المتصل بالنزاع والعنف الجنساني الذي ترتكبه الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة الحكومية. وتدين أيرلندا تلك الأعمال. ويجب أن نضع حدا للإفلات من العقاب فضلا عن المساءلة عن جميع حالات العنف وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. إن المساءلة ضرورية لجميع الجهات الفاعلة، وما زلنا ننتظر نتائج التحقيق المشترك في حادث كاسيندي الحدودي.

تواصل أيرلندا دعم دور بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في حماية المدنيين وندرك التحديات التي تواجهها. ويتحتم على البعثة أن تضطلع بذلك الدور بتعزيز الاتصال مع الشركاء والمجتمعات المحلية.

وما زلنا نشعر بالقلق أيضا إزاء التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ونرحب بالاجتماعات الأخيرة بين الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو والرئيس كاغامي، بما في ذلك الاجتماعات التي عقدها الرئيس ماكرون والرئيس لورنسو والرئيس السابق كينياتا. ونأمل أن تسفر تلك المناقشات عن وقف التصعيد واتخاذ إجراءات متضافرة للتصدي لأنشطة الجماعات المسلحة.

وما برحت أيرلندا تؤكد باستمرار أن التعاون الإقليمي أمر بالغ الأهمية للسلام. ونكرر تأكيد أهمية الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة ونشيد بالدول الأعضاء الإقليمية والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على جهودها لتخفيف حدة التوترات وبناء الثقة.

وتواصل أيرلندا الدعوة إلى الحوار والحلول الدبلوماسية. ونحث على الإشراك الكامل للمجتمع المدني وتوفير حيز للمشاركة الكاملة للمرأة في تلك الجهود الرامية إلى تحقيق السلام. ولكي تنجح أي عملية سلام وتصبح مستدامة يجب أن تكون المرأة في صميمها.

ونحث جميع الأطراف على المشاركة البناءة في عملية نيروبي الجارية. ونكرر التأكيد على أن نشر القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا ينبغي أن يسير جنبا إلى جنب مع المسار السياسي. ويجب أن يكون لنشرها أهداف واضحة وبالتعاون والتنسيق الوثيقين مع البعثة وغيرها من الجهات الفاعلة. ويجب أن تمتثل القوة الإقليمية لمعايير حقوق الإنسان والمساءلة مثل التزامات سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

كما أن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عناصر أساسية لتحقيق سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب بدعم صندوق اتساق تحقيق الاستقرار المتعدد المانحين لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. ونعرب أيضا عن تقديرنا للعمل الذي تؤديه الحكومة والبعثة لتعزيز قطاعي الأمن والعدالة.

كما أن تنفيذ عمليات انتقال فعالة ضروري لصون السلام. لقد استضافت أيرلندا مؤخرا حدثا رفيع المستوى بشأن "ضمان نجاح عمليات الانتقال في عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ القرار ٢٥٩٤ (٢٠٢١)". صادف هذا الحدث مرور عام على اتخاذ القرار ٢٥٩٤ (٢٠٢١) بالإجماع بوصفه أول قرار منفصل بشأن عمليات الانتقال التي تمر بها الأمم المتحدة.

ونكرر التأكيد على ضرورة التخطيط شامل والمتكامل لعمليات الانتقال. ونحث على أن تستجيب العمليات الانتقالية للظروف في الميدان أولا وقبل كل شيء. ويجب أن تسلم بذلك جميع استعراضات

الخطة الانتقالية المشتركة. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للمضي قدما نحو المعايير المتفق عليها بشأن أمن جمهورية الكونغو الديمقراطية وحمايتها واستقرارها.

ترحب أيرلندا بالتزام الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو بإجراء الانتخابات في عام ٢٠٢٣ تمشيا مع المواعيد النهائية الدستورية. كما أن إجراء انتخابات حرة نزيهة وشاملة للجميع معيار حيوي آخر نحو مستقبل سلمي ومزدهر لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية بأسره.

السيدة هايمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم الهامة.

يساور النرويج قلق عميق إزاء تدهور الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وآثارها الإقليمية، ولا سيما الهجمات المتكررة والمكثفة مؤخرا التي تشنها الجماعات المسلحة بما فيها حركة ٢٣ مارس والقوات الديمقراطية المتحالفة.

نلاحظ أيضا مع الشعور بالقلق تصاعد التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وندعو كلا البلدين إلى ممارسة ضبط النفس والسعي إلى إيجاد حل دبلوماسي.

كما نرحب بالجهود التي تبذلها المنطقة للتصدي لتلك التحديات الأمنية مثل المبادرة التي اتخذها رئيس أنغولا لورنسو وقيادة الرئيس السابق كينياتا لعملية نيروبي. ونشجع على إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم المجتمع المدني والنساء والشباب، في تلك العمليات.

كما أن التنسيق الوثيق بين مختلف الجهات الفاعلة بما في ذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوة الإقليمية لشرق أفريقيا بمجرد نشرها أمر ضروري.

ونشدد أيضا على أنه يجب على جميع البلدان احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وخلال أكثر من ٢٠ عاما أسهم موظفو الأمم المتحدة في حماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في البلد، وقاموا بذلك في ظل ظروف بالغة الصعوبة، مضحين بأرواحهم في بعض الأحيان. ويساورنا قلق عميق من وفاة موظفي الأمم المتحدة خلال الاحتجاجات العنيفة الأخيرة ضد البعثة في كيفو الشمالية. كما نشعر بالقلق من أن الخطاب العدائي والمناهض للبعثة ربما يحرض على مزيد من العنف.

ويتعمق الشك في الخطة الانتقالية المشتركة والجدول الزمني للخفض التدريجي في جميع أنحاء البلد. وكما تم الاتفاق عليه مع الحكومة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ تدرج الخطة الأولويات والمعايير المرجعية لانسحاب البعثة. ومن المهم أن يتم الانتقال الآن استنادا إلى الحالة في الميدان وتمشيا مع خطة الانسحاب.

لا تزال الجماعات المسلحة تشكل تهديدا حقيقيا ومستمرا، حيث تقتل المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وترتكب انتهاكات جسيمة، مثل العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ونكرر التأكيد على ضرورة حماية جميع المدنيين وأن المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان المدنيين تقع على عاتق الحكومة.

ويثير التدهور الخطير للحالة الإنسانية أيضا مخاطر ستواجه خروج البعثة المخطط له جيدا، بما في ذلك النقل التدريجي لمهامها إلى فريق الأمم المتحدة القطري وتنفيذ الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح.

إن من الأهمية بمكان تعزيز قدرة قطاع الأمن بحيث يكون تمثيليا ومتجاوبا وخاضعا للمساءلة، فضلا عن تعزيز مؤسسات سيادة القانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية بحيث تمتثل للقانون الدولي.

وستكون انتخابات كانون الأول/ديسمبر المقبلة معلما هاما. وتقدم النرويج – من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – الدعم المالي للأعمال التحضيرية التي تضطلع بها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. ونحث الحكومة، فضلا عن أصحاب المصلحة الآخرين، على بذل قصارى جهدهم لضمان إجراء انتخابات سلمية وشاملة وشفافة.

والنرويج على استعداد للعمل مع جميع أصحاب المصلحة لإعادة معايرة البعثة بصورة مستدامة ومسؤولة فضلا عن إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد ميلز (الولايات المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات اليوم. وأود أن أشكر بصفة خاصة الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا على إحاطتها، وتعرب الولايات المتحدة عن تقديرها لقيادتها خاصة في هذا الوقت العصيب بالنسبة للبعثة.

أود أيضا أن أعرب في هذا المحفل عن امتنان وفد بلدي لالتزام ومساهمات وحدة الطيران الأوكرانية التي غادرت البعثة مؤخرا بعد ١٠ سنوات من الخدمة لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكننا نسلم بأن مغادرة وحدة الطيران سيحد حقا من القدرات الجوية للبعثة في وقت تحتاج فيه إلى جميع الموارد التي يمكن أن تحصل عليها. ونحث الأمانة العامة على العمل بسرعة لسد تلك الفجوة.

فبدون توفر قدرات كافية ستواصل البعثة كفاحها من أجل حماية المدنيين من الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – جمهورية الكونغو الديمقراطية والتعاونية من أجل تنمية الكونغو وحركة ٢٣ مارس.

وكما لوحظ في أحدث تقرير للأمين العام (S/2022/709) أسفرت الهجمات التي شنتها تلك الجماعات وغيرها عن مقتل مئات المدنيين وارتكاب أكثر من ٥٠٠ انتهاك لحقوق الإنسان بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس. إن هذا العنف المستمر غير مقبول وتدعو الولايات المتحدة تلك الجماعات إلى وقف اعتداءاتها على أكثر فئات السكان ضعفا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق أيضا إزاء الحملة التي تشنها حركة ٢٣ مارس علاوة على المساعدة التي تتلقاها الجماعة من الجهات الفاعلة الخارجية، بما فيها قوة الدفاع الرواندية. ونلاحظ أن حركة ٢٣ مارس لا تزال مدرجة بموجب نظام جزاءات الجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. لذلك فإن الدول الأعضاء مطالبة بتجميد أصول هذه الجماعة المسلحة وضمان عدم إتاحة أي أموال أو موارد اقتصادية لها.

كما أوضح وزير خارجية الولايات المتحدة بلينكن خلال زيارتيه الأخيرتين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا أن دعم الدول للجماعات المسلحة غير المشروعة وتجاهل السلامة الإقليمية أمران غير مقبولين ويجب أن ينتهيا فوراً. وبشكل أكثر تحديداً، في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، تذكر الولايات المتحدة المجلس بأنه يجب على جميع البلدان أن تخطر مجلس الأمن مسبقاً بالمسائل التي تنطوي على التعاون الدفاعي، بما في ذلك نشر القوات وتوفير الأسلحة. ونشجّع القادة الإقليميين على مواصلة مراعاة هذا الالتزام، فضلاً عن الحاجة إلى احترام حقوق الإنسان، بينما يمضي قدماً التخطيط للقوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا.

ويجب على قادة جماعة شرق أفريقيا ومسؤولي جمهورية الكونغو الديمقراطية على حد سواء أن يكفلوا أيضاً ألا تُعطّل القوة الإقليمية العمل الهام والمنقذ للحياة الذي تقوم به القوات المسلحة للبلد وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وبالمثل، ولزيادة حماية أفراد البعثة وعملياتها، بات من المهم لجميع الأطراف المعنية أن تعمل بجدية مع بعثة الأمم المتحدة لتمكينها من الوفاء بولايتها على نحو أكمل.

إن التحدث علناً ضد الخطاب المناهض للأمم المتحدة، الخطاب الذي أدى بشكل مأساوي مباشرة إلى وفاة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والمدنيين في الأشهر الأخيرة، أمر بالغ الأهمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جميع السياقات التي تقوض فيها الخرافات والمعلومات المضللة قدرة حفظة السلام على تنفيذ الولايات التي أناطها بهم مجلس الأمن. والولايات المتحدة تعي بوضوح التحديات التي تواجهها البعثة في تنفيذ ولايتها. ونتشاطر مع نظرائنا في الأمم المتحدة الرغبة في مساءلة حفظة السلام، وخاصة فيما يتعلق بحالات مثل إطلاق النار في كاسيندي في أواخر تموز/يوليه، ونحثّ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والسلطات التنزانية، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، على مواصلة إجراء تحقيق شامل واستكماله في هذا العمل الأرعن ومساءلة مرتكبيه مساءلة كاملة.

وأخيراً، في الختام، أود أن أدلي بتعليق بشأن عملية انتقال البعثة. لن يجادل أحد قائلاً إن البعثة ينبغي أن تبقى في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الأبد. وقد وضعت البعثة بالفعل بالاشتراك مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما سمعنا، خطة لخفضها التدريجي على مراحل والقائم على المؤشرات، وهي تحرز تقدماً في ذلك، كما يتضح من وقف العمليات في مقاطعة تنجانيقا في وقت سابق من هذا العام وكاساي في العام الماضي.

ولكن اليوم، لا يزال عمل البعثة ذا أهمية حاسمة، وتحتاج البعثة وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى دعم مجلس الأمن الكامل والذي لا لبس فيه. وتقف الولايات المتحدة إلى جانب السيدة كيتا وفريقها من حفظة السلام المتفانين. ونشكرها مرة أخرى على التزامها بدعم السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أبدأ بتقديم الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا والسيد مودينغا على إحاطتيهما.

ونشيد بالممثلة الخاصة على جهودها المتواصلة في ظروف تزداد صعوبة، وفي بعض الحالات في ظروف مميتة. كما أشكر ممثل غابون على الإحاطة التي قدمها باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، وأرحب بمشاركة ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي في هذه الجلسة.

وسوف أركز على الحالة الأمنية والإنسانية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والجهود الإقليمية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لا تزال المملكة المتحدة تشعر ببالغ القلق إزاء الحالة الأمنية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن إعادة توزيع الموارد للتصدي لحركة ٢٣ مارس قد قوضت حماية المدنيين وخلقت فراغاً استغلته الجماعات المسلحة مثل القوات الديمقراطية المتحالفة. وندعو مرة أخرى إلى انسحاب حركة ٢٣ مارس من مواقعها الحالية.

منذ عام ٢٠١٧، قدم تمويل المملكة المتحدة مساعدات إنسانية لأكثر من ٢,٥ مليون شخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحثّ جميع الجهات الفاعلة على معالجة الآثار الإنسانية للعنف، وكفالة حصول المتضررين، بمن فيهم ١,٢٩ مليون نازح جديد هذا العام، على المساعدة التي يحتاجون إليها.

وندين الاحتجاجات العنيفة الأخيرة ضد البعثة والتي تقوض قدرتها على تنفيذ ولايتها، بما في ذلك حماية المدنيين. وندعو البعثة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الدخول في حوار منظّم يوضح الأدوار والمسؤوليات في عملية خفض لقوات البعثة تتسم بالمسؤولية وتستند إلى الظروف.

فالحل العسكري لن يجلب السلام. وينبغي أن تكون العملية السياسية الموثوقة والمشروعة أساساً لأي تسوية دائمة. وينبغي للجهود الدبلوماسية والحوار من خلال العمليات الإقليمية القائمة أن تستمر في المساعدة على تخفيف حدة التوترات وإنهاء العنف في الشرق.

وفي حين أن للضغط العسكري دوراً، فمن المهم أن تكمّل الجهود الدولية والمحلية بعضها بعضاً بدلاً من أن تتعارض فيما بينها. ويجب على قوة جماعة شرق أفريقيا والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تشارك مشاركة جوهرية مع البعثة بشأن تفادي التعارض بين القوات لكفالة حماية المدنيين وسلامة حفظة السلام وفعالية العمليات.

وينبغي التعجيل بتنفيذ برنامج حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للتسريح ونزع السلاح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية لكفالة نزع سلاح الجماعات المسلحة الراغبة في ذلك، وحماية المدنيين، وتحقيق الاستقرار في الشرق. ونشجّع البعثة على مواصلة دعم هذا البرنامج للتغلب على مسائل التنسيق الداخلي والاتفاق على ترتيبات ائتمانية مناسبة لتيسير تمويلها على نحو أفضل.

أخيراً، وكما ذكرنا السيد مودينغا، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية وحوض الكونغو أساسيان للتصدي لتغير المناخ. ففي الدورة السادسة

والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المنعقدة في غلاسكو، تعهدت المملكة المتحدة بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار لإعلان التبرع من أجل حوض الكونغو وستتولى رئاسة المبادرة المتعلقة بغابات وسط أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠٢٣.

السيد غوميس روبليدو فردوسكو (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): يعرب وفد بلدي عن تقديره للتقرير الهام جداً الذي قدّمته الممثلة الخاصة للأمين العام (S/2022/709). وأرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي في هذهالجلسة.

تكرر المكسيك الإعراب عن قلقها إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية في المقاطعات الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما فعل بلدي خلال العام الماضي، فهو يصرّ على أن الوقف الفعال للتدفقات غير المشروعة للأسلحة والاتجار بالموارد الطبيعية ضروريان بغية حرمان الجماعات المسلحة من قدرتها على مواصلة زعزعة استقرار البلد.

وسأركّز ملاحظاتي هذا الصباح على أربع مسائل. أولاً، ندين بشدة نشاط الجماعات المسلحة مثل حركة ٢٣ مارس، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، والقوات الديمقراطية المتحالفة. ونأسف بصفة خاصة للهجمات ضد المدنيين والبنى التحتية المدنية، فضلاً عن تجنيد الأطفال. يُجبر عنف هذه الجماعات السكان المدنيين على التخلي عن منازلهم وسبل عيشهم، مما يزيد من عدد المشردين داخلياً في بلد سجل بالفعل أكثر من ٥,٥ مليون مشرّد داخلياً.

وفي الوقت نفسه، تحد الاشتباكات المسلحة من إمكانية وصول العاملين في المجال الإنساني إلى السكان المحتاجين إلى المساعدة لتلبية احتياجاتهم الأساسية. لذلك نحثّ جميع الأطراف الفاعلة في النزاع على كفالة أن تعمل المنظمات الإنسانية من دون عوائق وأن تتمكن من الوصول إلى السكان. وفي ذلك السياق، نشيد بجهود بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والممثلة الخاصة.

ثانياً، تعتقد المكسيك أن النجاح في إجراء انتخابات سلمية ونزيهة وذات مصداقية وشاملة للجميع أمر أساسي لإحراز تقدم نحو حكم أفضل، مما سيمكّن عندئذ من معالجة الأسباب الهيكلية للنزاع. وانطلاقاً من هذا الاقتناع، نؤيد دعوة الأمين العام للمؤسسات المسؤولة عن العملية إلى توسيع نطاق المشاورات مع جميع الجماعات السياسية للاتفاق على جدول زمني وإجراءات انتخابية مقبولة تضمن الحق في التصويت لجميع المواطنين، بمن فيهم النساء والشباب، في جميع أنحاء الأراضي الوطنية. ومع ذلك، لا شك في أن التقدم المحرز مشجع جدا.

ثالثا، يساور بلدي القلق إزاء التوترات التي لا تزال قائمة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، بالنظر إلى آثارها المحتملة على المنطقة ككل. ونحث الطرفين على تجنب التصعيد واستخدام الحوار لتسوية خلافاتهما. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود التي بذلت في الأيام الأخيرة، ولا سيما جهود رئيس فرنسا.

ونرحب أيضا بجهود المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لتحقيق اعتماد خريطة طريق لواندا، فضلا عن المشاركة الشخصية لرئيس أنغولا. ونعرب عن تقديرنا لعمل جماعة شرق أفريقيا التي أظهرت، من خلال عملية نيروبي، اهتمام المنطقة ككل بالإسهام في إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الواقع، من الواضح أن الاتحاد الأفريقي وعملياته دون الإقليمية نشطة جدا في قيادة تلك الجهود.

ونلاحظ التقدم المحرز نحو نشر القوة الإقليمية المتفق عليها في إطار عملية نيروبي وندعو إلى تنسيق نشرها بشكل فعال مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أخيرا، أود أن أؤكد مرة أخرى دعم المكسيك للبعثة. وتدين المكسيك حملات التضليل الإعلامي ضد عمل البعثة، والتي أدت إلى مظاهرات عنيفة ضدها وأسفرت عن وفيات مؤسفة بين حفظة السلام، وبطبيعة الحال، بين المدنيين. ونأمل أن تساعد التحقيقات المشتركة في تلك الأحداث المؤسفة في تحديد المسؤولين عنها وكفالة العدالة لأقارب الضحايا.

ونلاحظ اهتمام سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية باستعراض الخطة الانتقالية للبعثة. ونطلب أيضا أن تُنفذ تلك العملية بحكمة وحذر، في ضوء التقدم المحدود المحرز بشأن النقاط المرجعية المرتبطة بتلك الخطة والأحداث الأخيرة. وبالتالي، فإن أي تغييرات أو تعديلات محتملة في ولاية البعثة يجب ألا تُتخذ على عجل. وتعتقد المكسيك أن من الضروري أن تعطي أي تعديلات محتملة على الخطة الانتقالية الأولوية لحماية السكان المدنيين وألا تؤدي إلى تفاقم الاتجاهات المثيرة للقلق على صعيد الأمن والديناميات الإقليمية التي نشهدها حاليا. وفي أي سيناريو، من الضروري أن تتعاون السلطات الوطنية تعاونا كاملا مع البعثة لحماية أفرادها وكفالة الامتثال لاتفاق مركز قوات حفظ السلام.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام بينتو كيتا على ما قدمته من معلومات مستكملة بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحالة في البلد. كما أشكر السيد إيمري مودينغا على مشاطرته إيانا أفكاره الثاقبة، وكذلك الممثل الدائم لغابون على إحاطته المتعلقة بأنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأرحب بحضور الممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي لجلسة الإحاطة اليوم.

خلال الأشهر القليلة الماضية، اجتمع المجلس عدة مرات لمناقشة الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما الهجمات التي لا هوادة فيها ضد حفظة السلام. وبوصفنا أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات في البعثة، نشعر بقلق عميق إزاء التحول الأخير في الأحداث. فالأنشطة المتزايدة للجماعات المسلحة، ولا سيما حركة ٢٣ مارس، من بين جماعات أخرى مثل القوات الديمقراطية المتحالفة وجماعة التعاونية من أجل تنمية الكونغو وتنظيم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجماعات الماي – ماي، وما إلى ذلك، تثير الشكوك في النهج العام لتسوية النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتتطلب مجموعة العوامل المعقدة التي تسهم في الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية حلا سياسيا شاملا، وليس حلا عسكريا. ومن المهم استخلاص الدروس الصحيحة من التاريخ الحديث لشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أبرزنا باستمرار ذلك الموقف في مداخلاتنا في المجلس ومع الأمانة العامة أيضا.

وقد أججت الدعوات إلى إناطة ولاية قوية بالبعثة حملة التضليل الجارية ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، تعرض حفظة السلام للهجوم من قبل السكان المستثارين والعناصر المسلحة، مما أدى إلى قتل أفراد من حفظة السلام ومدنيين وهو ما كان يمكن تجنبه. ونكرر إدانتنا القوية للهجمات ضد حفظة السلام ونأمل أن تقدم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مرتكبيها إلى العدالة. ونأمل أيضا أن تعطي قيادة البعثة الأولوية للتصدي للتحديات السياسية التي تعوق التنفيذ الفعال لولاية البعثة.

وفي ذلك السياق، فإن نشر القوة الإقليمية المشتركة لجماعة شرق أفريقيا تطور إيجابي. ونتطلع إلى التفاصيل الكاملة للنشر، ولا سيما فيما يتعلق بالجداول الزمنية ومفهوم العمليات والتنسيق مع قوات البعثة. ونشدد أيضا على أهمية المبادرات الإقليمية الاستباقية والهادفة التي تعطي الأولوية لتطوير وتسريح الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وجهود الوساطة لوقف الأعمال القتالية. إن نجاح برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار أمر حاسم بالنسبة للعملية السياسية الأوسع نطاقا الجارية. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على ذلك. ولكن حمل الجماعات المسلحة على إلقاء أسلحتها والالتزام بعملية السلام سيتطلب تعزيز ركيزة إعادة الإدماج في المجتمع.

ونرحب أيضا بالتقدم المحرز نحو تمهيد الطريق للانتخابات المقبلة التي ستجرى في عام ٢٠٢٣. ونأمل أن تعمل الأطراف السياسية الفاعلة من أجل بناء توافق في الآراء بشأن الجوانب الرئيسية للعملية الانتخابية وتجاه زيادة المشاركة المجدية للمرأة الكونغولية في العملية السياسية وعملية السلام في البلد.

وفي حين أن إغلاق المكاتب الميدانية لبعثة الأمم المتحدة في تنجانيقا في حزيران/يونيه سار كما هو مخطط له، فإن البعثة ينبغي أن تسترشد بالحالة في الميدان في الخفض التدريجي لقوامها في نهاية المطاف من أجل كفالة توطيد المكاسب التي تحققت في المقاطعات المعرضة للعنف. ويجب أن تتم عملية انتقال البعثة ومغادرتها في نهاية المطاف بصورة تدريجية ومسؤولة ومنظمة.

ويلزم معالجة أوجه القصور التي أظهرتها المعلومات المستكملة بشأن النقاط المرجعية للعملية الانتقالية، بالتنسيق مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونؤكد من جديد أنه يجب تقييم جميع عناصر بعثة حفظ السلام على قدم المساواة وبحياد، بالنظر إلى أوجه الترابط بينها. ونواصل أيضا الدعوة إلى تنفيذ القرار ٢٥٨٩ (٢٠٢١)، بشأن ضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تمر بمنعطف حاسم. وسيسهم تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إسهاما كبيرا في تحقيق السلام والتنمية في المنطقة. ويجب على قيادة البلد أن تواصل هذا المسار وأن تستمر في إعطاء الزخم لعملية السلام السياسية.

يعود التزام الهند تجاه جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها إلى عام ١٩٦١، عندما أرسلت الهند حفظة السلام التابعين لها لحماية السلامة الإقليمية للبلد المستقل حديثا. ومنذ ذلك الحين أصبح التزامنا أقوى. ومن خلال الشراكة الإنمائية، بما في ذلك في مشاريع البنية التحتية الحيوية وبرامج بناء القدرات، تظل الهند ثابتة في مساعدة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية في سعيه إلى تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): بداية، أشكر السيدة كيتا والسفير بيانغ على إحاطتيهما القيمتين، كما استمعنا باهتمام لإحاطة السيد مودينغا، كما أرحب بمشاركة ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا في جلسة اليوم.

تمر جمهورية الكونغو الديمقراطية بظروف أمنية صعبة تستوجب اهتماماً عاجلاً من المجتمع الدولي، إذ لا يجب أن نحيد عن غايتنا المشتركة في العمل مع جمهورية الكونغو الديمقراطية على معالجة الأسباب الجذرية للعنف ووضعها على مسار السلام والتنمية المستدامة.

ويتطلب ذلك في المقام الأول إنهاء العنف في شرق البلد عبر وقف الأعمال العدائية فيها وخفض التصعيد، وهو ما دعت إليه مراراً الجهات الإقليمية، ومنها جماعة شرق أفريقيا ومؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ويجب في الوقت ذاته معالجة التحديات الجاثمة أمام استتباب الأمن وبناء السلام المستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي مقدمتها أنشطة الجماعات المسلحة واستغلالها غير المشروع للموارد الطبيعية وكذلك العنف الدائر بين القبائل. ويجب في الوقت ذاته معالجة التحديات الجاثمة أمام استتباب الأمن وبناء السلام المستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي مقدمتها أنشطة الجماعات المسلحة، واستغلالها غير المشروع للموارد الطبيعية، وكذلك العنف الدائر بين القبائل وتلك التحديات كلها تقوض قدرات القوات الوطنية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على توفير الحماية اللازمة للمدنيين. ومن المؤسف حقا أننا نعرب في كل جلسة يعقدها المجلس بشأن هذا الملف عن تعازينا ومواساتنا لأسر ضحايا هجمات جديدة في شرق البلد.

وتستدعي أوضاع النساء والفتيات في المناطق التي يزداد فيها العنف اهتماما خاصا، لا سيما مع تصاعد العنف الجنسي ضدهن ووصوله إلى مستويات مقلقة، وما يصاحب ذلك من قصص مأساوية وصدمات نفسية تتعرض لها النساء والفتيات جراء تلك الأعمال البشعة. ونكرر هنا موقفنا الراسخ والداعم للتصدي لتلك الحالات بضمان استمرار الإبلاغ عن هذه الجرائم، ومحاسبة مرتكبيها، وتوفير الحماية والدعم اللازمين للنساء والفتيات.

لا يمكن إحلال الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون إفساح المجال أمام الحوار السياسي على الصعيدين الوطني والإقليمي. ونرى أن استمرار الدور القيادي الفاعل على الصعيد الإقليمي أمر محوري، ولا غنى عنه لمعالجة الأوضاع السياسية والأمنية في البلد على نحو مستدام. وتساهم مبادرات مثل خريطة طريق لواندا، وعملية نيروبي في إحداث حيز يمكِّن القادة الإقليميين من تنسيق جهودهم،

والتضافر فيما بينهم لتحقيق تلك الأهداف. وفي ذلك السياق، من المؤكد أن مجلس الأمن يؤدي دورا مهما وذلك بمواصلة دعم تدابير بناء الثقة فيما بين الجهات الفاعلة الإقليمية، وببذل الجهود للارتقاء بمستوى التعاون بصفة عامة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، انطلاقا من إيمانها بأهمية العمل المتعدد الأطراف في صون السلم والأمن الدوليين، تؤكد دعمها لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرى أن الحفاظ على المكاسب التي حققتها الأمم المتحدة بعد عقود من وجودها في البلد يقضي إشراك جميع الجهات المعنية في اتخاذ الترتيبات اللازمة لاتخاذ الخطوات المقبلة وذلك في سياق التخفيض التدريجي للبعثة وانسحابها في نهاية المطاف من البلد.

يوضح تقرير الأمين العام (S/2022/709) استمرار تدهور الحالة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمعاناة التي يتكبدها الملايين من السكان جراء هذه الظروف، لا سيما مع عودة الأوبئة من قبيل الإيبولا والكوليرا والازدياد الحاد في أعداد النازحين. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وكما ذكرت السيدة كيتا في إحاطتها، فقد وصل عدد النازحين إلى ٥,٥ مليون نازح، جميعهم بحاجة إلى مساعدة غوثية عاجلة. فضلا عن تأثير ذلك على العام الدراسي الجديد إثر اكتظاظ المدارس بالنازحين، بدلا من الطلاب. الأمر الذي يستوجب الإسراع في معالجة هذا الوضع بالتخفيف من معاناة النازحين وتمكين الأطفال من الحصول على التعليم في الوقت ذاته. وتتطلب الظروف الراهنة حماية العاملين في المجال الإنساني والهياكل الأساسية المدنية من التعرض إلى الهجمات بغية ضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين.

في الختام، تؤكد دولة الإمارات التزامها بمواصلة العمل مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومع جميع الدول الأعضاء لدعم جهود تحقيق السلام والاستقرار في البلد.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات على أفكارهم النيرة، وأود الآن أن أشدد على بضع نقاط.

أولا، ترحب ألبانيا بالتقدم الجاري في إرساء الأساس لإجراء الانتخابات في عام ٢٠٢٣. ونهيب بجميع الأطراف العمل معا بحسن نية لتهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات شاملة وحرة وشفافة ومقبولة لجميع الأطراف.

ثانيا، تشعر ألبانيا بالتشجيع إزاء الالتزام العلني الذي أعربت عنه الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية بنزع فتيل التوترات، بيد إن الحالة الأمنية على أرض الواقع لا تزال مدعاة للقلق الشديد. ونحيط علما بالمبادرة الرامية إلى إنشاء آلية تنسيق بين خريطة طريق لواندا وعملية نيروبي.

بالنظر إلى تعقد الحالة، من المهم التنفيذ الفعال لتلك المبادرات. وينبغي تنفيذ التزامات ومسؤوليات القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا بتنسيق وتعاون كاملين مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان حماية المدنيين والحفاظ على وصول المساعدات الإنسانية.

وفرت الدورة السابعة والسبعون للجمعية العامة بعض الزخم الإضافي لذلك الجهد. ونرحب باللقاء الذي جمع رئيسي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والتزامهما بالعمل معا لتحقيق انسحاب حركة ٢٣ مارس من جميع الأراضي المحتلة وعودة المشردين بسبب الحرب، بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

ثالثا، إن معاناة المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال والمشردين داخليا، تبعث على القلق العميق. وبالإضافة إلى تلك المعاناة، لا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية تصنف بوصفها من بين أشد الأماكن افتقارا إلى الأمن بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني، مما يؤثر على قدرة الشركاء في المجال الإنساني على إيصال المساعدة. ونرجو ضمان بيئة آمنة للشركاء في المجال الإنساني. ولا يمكن لأي مبادرة عسكرية أن تعالج مصادر الصراع أو أن توفر حلا دائما. ولهذا السبب ندعو الجماعات المسلحة إلى إلقاء أسلحتها دون قيد أو شرط ونشجع السلطات الوطنية على تكثيف جهودها لتعزيز المصالحة

الوطنية. وفي هذا السياق، لا بد من التنفيذ الشامل لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، وكذلك تسريح الجماعات المسلحة الأجنبية التي يجب أن تعود إلى بلدها الأصلي.

ترحب ألبانيا بالتدابير التي اتخذتها مؤخرا الحكومة ضد خطاب الكراهية غير المقبول في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندعوها إلى الاستمرار في وضع إطار قانوني أوسع نطاقا في ذلك الصدد.

أخيرا، في ضوء دعوة الحكومة إلى استعراض خطة انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تدعو ألبانيا إلى تنفيذ الخطة بطريقة تضمن توفير الحد الأدنى من الظروف الأمنية لموظفي البعثة، فضلا عن الخروج المشروط من المقاطعات التي تشكل محور عملياتها. ونكرر كذلك التأكيد على أن من مسؤولية سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية ضمان حماية أصول الأمم المتحدة وموظفيها ومحاسبة المتورطين في آخر المظاهرات العنيفة المناهضة للبعثة.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا على إحاطتها، وكذلك على عملها الدؤوب في سدنة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. أشكر أيضا السفير بيانغ على إحاطته الإعلامية المفصلة عن أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤). لقد أصغيت باهتمام شديد إلى إحاطة ممثل المجتمع المدني. وأرحب في هذه الجلسة بمشاركة وفود جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا.

خلال أكثر من عقدين على وجود بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلفها، بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أصبح الواقع الأمني والإنساني المأساوي في أجزاء من البلد مألوفا جدا لأعضاء المجلس. طرأت بعض التحسينات. ويشير تقرير الأمين العام (S/2022/709)، على سبيل المثال، إلى انخفاض كبير في انتهاكات حقوق الإنسان في حزيران/يونيه وتموز/يوليه، مقارنة بالشهرين السابقين وبالفترة نفسها من عام ٢٠٢١. ومع ذلك، لا يزال الوضع الأمني والإنساني مزريا بشكل عام، حيث نزح مؤخرا ١,٣ مليون شخص منذ يناير/كانون الثاني، ليصل العدد الإجمالي إلى ٥,٥ مليون مشرد داخليا. هناك ما يقرب من ٢٥ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة والحماية. وغني عن القول إن خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢ لجمهورية الكونغو الديمقراطية لم تتلقَ سوى جزء صغير من المبلغ المطلوب، كما كان الحال في العديد من البلدان الأخرى.

على الرغم من استمرار الأزمات الإنسانية وأنشطة الجماعات المسلحة، أود أن أبرز تطورين هامين.

أولا، القانون الانتخابي المنقح الجديد، وإعلان اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة عن فترة تسجيل الناخبين، يمثلان خطوتين هامتين في تنفيذ الجدول الزمني للانتخابات. وترحب البرازيل بالتزام الحكومة والبرلمان واللجنة الانتخابية لجمهورية الكونغو الديمقراطية بإجراء الانتخابات في عام ٢٠٢٣. ومن المهم أن تجرى الانتخابات وفقا للمواعيد النهائية الدستورية. وينبغي للسلطات الكونغولية أيضا أن تأخذ في الحسبان شواغل المعارضة والمجتمع المدني بشأن جوانب القانون الجديد والأعمال التحضيرية للانتخابات.

ثانيا، نلاحظ تجدد الزخم للعمل الدبلوماسي والتعاون على الصعيد الإقليمي. وترحب البرازيل بعقد عملية نيروبي، التي يسرتها كينيا، والتي أسفرت بالفعل عن انضمام جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جماعة شرق أفريقيا وعن اتخاذ قرار نشر قوة إقليمية تابعة للجماعة في شرق البلد. ويدل اعتماد مفهوم عمليات القوة الجديدة في حزيران/يونيه واتفاق مركز قواتها في وقت سابق من هذا الشهر على مدى تصميم بلدان المنطقة على الإسهام في معالجة الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمثل وصول القوات البوروندية في آب/أغسطس والقوات الكينية الأسبوع الماضي البداية الفعلية لتلك المبادرة الجديدة.

وتتطلع البرازيل إلى إحراز تقدم ملموس على المسارين السياسي والعسكري لعملية نيروبي في المستقبل القريب. ومن الأمثلة الأخيرة الجديرة بالثناء على الجهود الدبلوماسية الإقليمية وساطة الرئيس جواو

لورنسو، رئيس أنغولا، التي أسفرت عن عقد اجتماع في لواندا بين الرئيس فيليكس – أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، والرئيس بول كاغامي، رئيس رواندا، والذي أسفر عن اعتماد خريطة طريق لواندا. ونشيد بالدور الثابت الذي يضطلع به المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في السعي إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية على الصعيد الإقليمي.

وإزاء تلك الخلفية، تابعنا بذعر كيف تصاعدت الاحتجاجات ضد بعثة الأمم المتحدة في أواخر تموز/يوليه لتتحول إلى أعمال شغب، مما أسفر عن مقتل ثلاثة من حفظة السلام وعشرات المواطنين الكونغوليين. وبينما نكرر تأكيد دعمنا للحق في الاحتجاج السلمي، فإننا ندين بشدة أعمال العنف والترهيب ضد موظفي الأمم المتحدة. ونتوقع أن تلقي التحقيقات في تلك الهجمات، وفي الحادث الذي وقع في ٣١ تموز/يوليه في مركز كاسيندي الحدودي، الضوء على المسؤولين عن أعمال العنف. ويجب مساءلتهم عن أفعالهم. ونلاحظ أيضا بقلق التقارير التي تفيد بأن بعض السلطات الكونغولية ربما تكون قد شجعت الاحتجاجات ضد بعثة الأمم المتحدة بسبب تقاعس البعثة المتصور في مواجهة التهديدات التي يتعرض لها السكان المدنيون.

وعلاوة على ذلك، فإن العدد المتزايد من حملات التضليل التي تستهدف البعثة يعوق قدرتها على تنفيذ ولايتها ويهدد سلامة وأمن حفظة السلام. ولذلك، فإننا نشدد على ضرورة مواصلة تعزيز قدرات الاتصالات الاستراتيجية للبعثة وتوسيع نطاق أنشطة التواصل مع المجتمعات المحلية والمشاريع السريعة الأثر. ونشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وقيادة البعثة لمعالجة هذه المسائل، دائما بالتنسيق الوثيق مع السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، على سبيل المثال، أود أن أشير إلى الزيارة التي قام بها وكيل الأمين العام لاكروا والمستشار العسكري ديوب إلى البلد فور وقوع الحوادث. وأثني أيضا على الممثلة الخاصة كيتا وقائد القوة الفريق أفونسو دا كوستا على قيادتهما المحنكة في هذه الظروف الصعبة.

إن الحالة السياسية الداخلية الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مقترنة بالجهود الإقليمية المتجددة لمعالجة النزاع، تبشر بالخير بالنسبة لتنفيذ الخطة الانتقالية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتمثل المرحلة الانتقالية لحظة حساسة في أي عملية سلام، ولا سيما في ظل نزاع طويل ومعقد مثل النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أبرزت الاحتجاجات التي وقعت في تموز/يوليه أهمية أخذ العملية الانتقالية في الحسبان في جميع جوانب تخطيط البعثة.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر الممثلة الخاصة كيتا على إحاطتها وقد استمعنا بعناية إلى ملاحظات السيد مودينغا. ونود أيضا أن نشكر الممثل الدائم لغابون على عرضه للتقرير عن أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا في هذه الجلسة.

شأننا شأن جميع زملائنا في مجلس الأمن، نتابع الحالة في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية بقلق. ونلاحظ مع الأسف أنه على الرغم من حالة الطوارئ السارية في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية منذ أيار/مايو ٢٠٢١، فضلا عن العملية العسكرية التي تقودها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا والجهود التي يبذلها حفظة السلام التابعون لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم تتحسن الحالة في الجزء الشرقي من البلد. وبينما نشهد حاليا قدرا من الهدوء بفضل توقف الأعمال القتالية واسعة النطاق، ولا سيما بين حركة ٢٣ مارس والقوات الحكومية، تواصل الجماعات المسلحة غير المشروعة العديدة العاملة في الشرق ترويع السكان المحليين وتتصارع بقوة فيما بينها على الموارد الطبيعية، مستخدمة عائدات الاستغلال غير القانوني لتلك الموارد لتمويل أنشطتها غير المشروعة وزيادة قدراتها المسلحة.

ونتيجة لهجمات المسلحين، يموت عشرات المدنيين الكونغوليين كل شهر، فيما ينتهي المطاف بآلاف الرجال والنساء والأطفال والمسنين إلى أن يصبحوا نازحين داخليا أو لاجئين. كما أن الحالة الإنسانية

آخذة في التدهور. ويشكل تصاعد الاشتباكات مؤخرا بين السكان المحليين وحفظة السلام تحديا إضافيا. وندين بشدة الهجمات على مرافق بعثة الأمم المتحدة في كيفو الشمالية، والتي قُتل وجرح فيها عدد من أصحاب الخوذ والقبعات الزرق، فضلا عن سكان محليين. وليس لدينا أدنى شك في أن سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية ستجري تحقيقا شاملا في الحوادث وستتخذ جميع التدابير اللازمة.

ومن جانبنا، نرى أن من المهم أن نفعل كل ما في وسعنا لحل هذه المسائل دون عنف. ولذلك، نعتقد أن ثمة أهمية حيوية لزيادة التنسيق وتبادل المعلومات بشكل كبير بين بعثة الأمم المتحدة والهياكل الرسمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفيما يتعلق بتنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة للخفض التدريجي لقوام البعثة وانسحابها لاحقا من البلد، نعتقد أنه من الضروري أولا وقبل كل شيء أن نأخذ في الحسبان تطور الحالة على أرض الواقع وأن نتصرف تدريجيا وبمسؤولية. ونعتقد أن الأحداث التي وقعت في هذا الصيف تؤكد أن أولويتنا العليا ينبغي أن تكون ضمان السلام والاستقرار في المنطقة من خلال الوسائل السياسية. ولذلك، من الضروري تحقيق وقف شامل للأعمال القتالية وتهيئة الظروف لإجراء حوار بناء بغية تعزيز عملية مستدامة لتحقيق الاستقرار. ونرى أن مفتاح حل المسائل الأمنية يكمن في التعاون البناء بين الأطراف الفاعلة الإقليمية.

وفي هذا الصدد، نرحب بالنهج الحازم الذي يتبعه جيران جمهورية الكونغو الديمقراطية للتغلب على التصعيد في الشرق وإطلاق آليات جديدة لتسوية النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى. ونشيد بجهود حفظ السلام التي يبذلها الرئيس لورنسو، رئيس أنغولا. كما نراقب عن كثب عملية نيروبي، التي بدأت في نيسان/أبريل من هذا العام، ونرحب بالقرارات الهامة التي اتخذتها دول المنطقة خلال المشاورات التي جرت في العاصمة الكينية، بما في ذلك القرار المتعلق بإنشاء قوة مشتركة. ومن المهم ضمان تنفيذها بدعم من المجتمع الدولي وبالتنسيق المباشر مع بعثة الأمم المتحدة، مع اضطلاع كينشاسا بالدور الرئيسي. ولا بد من بذل الجهود لكفالة التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري لعام ٢٠١٣ بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وهو اتفاق أساسي.

ونود أن نؤكد من جديد دعمنا المبدئي لجهود بعثة الأمم المتحدة وقيادتها وحفظة السلام التابعين لها، فضلا عن أنشطة هوانغ شيا. ونأمل أن تتمكن جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى جانب بعثة حفظ السلام وشركائها في المنطقة، من استعادة السيطرة على الحالة والبدء في تنفيذ التدابير التي طال انتظارها لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة في شرق البلد. وسيكون تطبيع الحالة الأمنية أمرا حاسما لتحسين الحالة الإنسانية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وتعزيز عمليات التكامل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية، المقرر إجراؤها في نهاية عام ٢٠٢٣.

في الختام، نود أن نشدد على أن المسؤولية عن مصير البلد تقع في نهاية المطاف على عاتق الكونغوليين أنفسهم. إن مستقبل أسرهم ودولتهم في أيديهم. ونحن مقتنعون بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ستتمكن، بدعم وتعاون المجتمع الدولي، من التغلب على جميع صعوباتها والعودة إلى السلام والتنمية.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا والسفير بيانغ على إحاطتيهما. لقد استمعت أيضا بعناية إلى ملاحظات السيد مودينغا.

وأرحب بحضور الممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي في جلسة اليوم.

لقد اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير الأخير باستمرار الاضطرابات وتصاعد العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أدى إلى توريط المدنيين الأبرياء وتقويض السلم والاستقرار في البلد وعموم المنطقة بشكل خطير. وخلال المناقشة العامة للجمعية العامة التي اختتمت مؤخرا، استرعت الحالة اهتماما متزايدا من قادة المنطقة والمجتمع الدولي. وفي ضوء تقرير الأمين العام (S/2022/709)، أود أن أبرز النقاط التالية.

أولا، إن استعادة الاستقرار هي الأولوية القصوى. فلا تزال حركة ٢٣ آذار/مارس وغيرها من الجماعات المسلحة تعيث فسادا، مما يؤدي إلى خسائر فادحة في الأرواح وتشريد ملايين الأشخاص. وقد قامت الحكومة الكونغولية، بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان المنطقة، باتخاذ إجراءات عسكرية لمكافحة العنف. وتعرب الصين عن تأييدها لذلك. إننا نحث جميع الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الاستجابة الفورية لنداء عملية نيروبي، ووقف العنف دون إبطاء، والمشاركة دون شروط في الحوار السياسي والمصالحة وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

إن الاستقرار السياسي هو حجر الزاوية في التنمية السلمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وترحب الصين بجهود السلطات الكونغولية لتعيين رئيس المحكمة الدستورية وتعديل قانون الانتخابات. ونرحب بإعلان لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة بشأن موعد تسجيل الناخبين وندعو جميع الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تعزيز المشاورات وتجاوز الخلافات وتهيئة مناخ سياسي مؤات لإجراء انتخابات عامة سلسة وفي الوقت المناسب.

ثانيا، ينبغي أن ندعم الجهود الإقليمية بوصفها وسيلة فعالة لمعالجة الحالة. وما فتئ الزعيمان الكيني والأنغولي يشاركان مشاركة فعالة ببذل مساعيهما الحميدة. ولا يزال تشغيل القوة الإقليمية المشتركة لجماعة شرق أفريقيا يحرز تقدما. وقد اجتمع مؤخرا رئيسا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في لواندا واعتمدا خارطة طريق. وقامت الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا والمبعوث الخاص هوانغ شيا بزيارة عدة بلدان في المنطقة. وترحب الصين بتلك التطورات.

إن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤثر على استقرار المنطقة بأسرها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم الجهود الرامية إلى حل المسائل الأفريقية بحلول أفريقية، ودعم التآزر بين عملية نيروبي وعملية لواندا، ومساعدة بلدان المنطقة على احترام مصالح وشواغل بعضها البعض وحل خلافاتها من خلال الحوار والتشاور، بغية تخفيف حدة الحالة في أقرب وقت ممكن.

ثالثا، إن تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة أمر أساسي. لقد واجه حفظة السلام التابعون للبعثة بشجاعة المصاعب والمخاطر وقدموا تضحيات هائلة من أجل صون السلم والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الوقت نفسه يجب على البعثة أن تواكب تطور الحالة وأن تلبي توقعات الحكومة الكونغولية وشعبها.

ووفقا للبيان الرئاسي S/PRST/2022/6، بشأن بناء القدرات من أجل استدامة السلام في أفريقيا، الذي اعتمد في آب/أغسطس، ينبغي لمجلس الأمن أن يقوم بتبسيط مهام البعثة والاستفادة المثلى منها، والتراجع عن الولايات التي تتجاوز قدرات البعثة والحد منها، وتكريس الموارد للمهام الأساسية مثل حماية المدنيين وصون الأمن والاستقرار. وينبغي للبعثة أن تواصل الاتصال بجميع قطاعات المجتمع الكونغولي، من خلال مختلف القنوات، بغية تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين.

ونعرب عن تعازينا لأسر حفظة السلام والمدنيين الذين لقوا حتفهم في الاشتباكات الأخيرة ونأمل أن يُجرى تحقيق في الوقت المناسب وأن تتم معالجة الحادث معالجة سليمة.

وتؤيد الصين بعثة الأمم المتحدة في تعزيز تنسيقها مع السلطات الكونغولية بشأن خطة التخفيض التدريجي، مع احترام شواغل البلد المضيف وتنفيذ خطة التخفيض التدريجي بطريقة ثابتة ومنظمة ومسؤولة، وفقا للأوضاع على أرض الواقع وتمشيا مع معايير الخروج.

لقد طلبت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مرارا من المجلس أن يرفع حظر الأسلحة المفروض على البلد. وقد أثار الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو هذه المسألة مرة أخرى خلال بيانه في المناقشة العامة (انظر A/77/PV.5). فينبغي لمجلس الأمن أن يستجيب لهذا الطلب.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أشكر السيدة كيتا ومقدمي الإحاطات الآخرين على بياناتهم.

يجب استعادة الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فلا يزال المدنيون وقوات الأمن مستهدفين من الجماعات المسلحة. وثمة حاجة عاجلة إلى تصد منسق من دول المنطقة. ترحب فرنسا بجهود

جماعة شرق أفريقيا وأنغولا. وينبغي أن تساعد عملية نيروبي وعملية لواندا على تسريح الجماعات المسلحة واستعادة الثقة في المنطقة. وسيكون دعم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى أمرا حاسما.

لقد اجتمع رئيسا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا الأسبوع الماضي في نيويورك بمبادرة من الرئيس ماكرون. واتفقا على العمل معا من أجل انسحاب حركة ٢٣ آذار/مارس من المناطق المحتلة في أقرب وقت ممكن. وتم التعهد بالتزامات بوضع حد لأنشطة جميع الجماعات المسلحة في المنطقة.

يجب أن تسترد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية حريتها في اتخاذ إجراءات لحماية المدنيين. وتأسف فرنسا لوفاة مواطنين كونغوليين وذوي الخوذ الزرق خلال المظاهرات الأخيرة ضد البعثة. ويعود الأمر في المقام الأول إلى السلطات الكونغولية لضمان سلامة الأمم المتحدة ومكافحة المعلومات المضللة.

يجب احترام اتفاق مركز القوات، ويجب استعادة حرية البعثة في التنقل. ويجب إجراء تحقيق كامل في الحادث الخطير الذي وقع في كاسيندي. وتحيط فرنسا علما بطلب السلطات الكونغولية إجراء استعراض للخطة الانتقالية للبعثة. وهذا الانتقال جار بالفعل.

لقد غادرت البعثة مقاطعة تنجانيقا في حزيران/يونيه، حيث يلزم تعزيز الفريق القطري من أجل الحفاظ على المكاسب المحققة. وفي نهاية المطاف سيتوقف الانسحاب التدريجي للبعثة على الوفاء بالمعايير المحددة في الخطة الانتقالية. وحتى ذلك الحين، يجب على البعثة أن تواصل تنفيذ ولايتها القوية بشأن حماية المدنيين. ويمكن للبعثة أن تعول على دعم فرنسا في هذا الصدد. وهذا الهدف نفسه – حماية المدنيين – ينبغي أن تسترشد به أيضا القوة الإقليمية التي أعلن عنها في نيروبي، والتي ينبغي أن تعمل بالتنسيق الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة.

وأخيرا، يجب ألا تتزعزع الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلاد قبل انتخابات عام ٢٠٢٣. لقد اتخذت السلطات الكونغولية بالفعل تدابير في الفترة التي تسبق الانتخابات. ولدى الاتحاد الأوروبي الوسائل اللازمة لمساعدة البلد في استعداداته للانتخابات، إذا طلبت السلطات الوطنية ذلك. وفي غضون ذلك، يجب أن تستمر الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما من خلال الاستجابة الإنسانية الطارئة، وحماية حقوق الإنسان، ومكافحة خطاب الكراهية، والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية، ومكافحة الاتجار غير المشروع، وكلها عوامل حاسمة إضافية للسلام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد نزونغولا – نتالاجا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر مقدمي الإحاطات – السيدة بينتو كيتا، والسيد إيمري مودينغا وسفير غابون، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية – وكذلك جميع أعضاء مجلس الأمن الذين أدلوا ببيانات بشأن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

واسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاسة بلدكم لمجلس الأمن في أيلول/سبتمبر وأن أشكركم على عقد جلسة اليوم بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، على التزامه بقضية بلدي.

وأود أن أشيد بجميع أعضاء مجلس الأمن والأصدقاء والشركاء الذين يقفون إلى جانب جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أود أن أخص بالذكر البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في هذا الجهاز الرئيسي لالتزامها وتضحياتها من أجل بلدي ومن أجل أفريقيا ككل. وأود أيضا أن أرحب بالسيد إيمري مودينغا، مدير معهد أنغازا، ومقره بوكافو، على إحاطته البالغة الأهمية.

وسأقولها مرة أخرى – إن الكونغو، التي ظلت مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن لسنوات عديدة بشكل شبه مستمر، في حاجة الآن

أكثر من أي وقت مضى إلى السلام بغية تعزيز تنميتها. وبينما نجلس في هذه القاعة، لا تزال مدينة بوناغانا، وهي جزء لا يتجزأ من الأراضي الشرقية لبلدي، تحت احتلال رواندا من خلال سيطرتها على حركة ٢٣ مارس. وقد أهلكت أسر بأكملها. ويعاني نساء وأطفال بوناغانا الكونغوليين تحت نير القمع. وهذه السلسلة المستمرة من الاعتداءات غير مقبولة. ويجب على المجلس، الذي يبقيه فريق الخبراء التابع له على اطلاع جيد بالأحداث، أن يكف عن غض الطرف. ونطلب بجدية إلى مجلس الأمن أن ينضم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والرئيس فيليكس – أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو في مطالبة قوات العدوان والاحتلال بصوت عال وواضح، وبعبارات لا لبس فيها، بأن تغادر على الفور تلك المنطقة من بلدي، بوناغانا، وأن تفعل ذلك دون شروط مسبقة أو حيل.

وأحاط وفد بلدي علما بتقرير الأمين العام (S/2022/709) عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي عرضته علينا من فورها السيدة بينتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة البعثة. وأشيد بما تبديه من التزام وأعرب عن امتنان حكومة بلدي العميق للعمل الذي تضطلع به في بلدنا. ونتوجه بالشكر أيضا إلى قوات البعثة بصفة عامة وقوات الرد السريع التابعة للواء التدخل التابع لقوة البعثة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بصفة خاصة، على التضحيات التي تواصل تقديمها لتحقيق السلام. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن المسائل التي يناقشها التقرير ومختلف الشواغل التي أثارها أعضاء المجلس. وهناك الكثير مما يمكن قوله، ولكن نظرا لضيق الوقت، سأركز على النقاط الأكثر أهمية.

من المزمع استئناف عملية نيروبي، التي شهدت تأخرا لأسباب تقنية، في الأيام المقبلة. ولا يزال المكون السياسي للعملية مستمرا. وسيجهز برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار الجماعات المتمردة التي انضمت إليه. وقد عين الرئيس مؤخرا المنسقين الإقليميين للبرنامج الذين سينشرون في الميدان. وسيتطلب التشغيل الكامل لذلك البرنامج الحيوي تمويلا. وفيما يتعلق بالمكون العسكري لعملية نيروبي، نود أن نسترعي انتباه مجلس الأمن إلى عدد من القوى السلبية التي ظلت الأكثر مقاومة للعملية، كما ذكرت السيدة كيتا في وقت سابق. وهي تشمل حركة ٢٣ مارس الإرهابية التي تدعمها رواندا؛ وجماعة القوات الديمقراطية المتحالفة الإرهابية؛ والقوات المسلحة للتعاونية من أجل تنمية الكونغو وزائير في إيتوري؛ وأخيرا، ماي ماي ياكوتومبا في كيفو الجنوبية.

وفيما يتعلق بالجماعات المسلحة الأجنبية، فلا مجال لمناقشة الأمر. وتطالبهم حكومة بلدي بإلقاء أسلحتهم دون قيد أو شرط والعودة إلى ديارهم. وإن كنا لا نعتزم التعدي على سيادة البلدان المعنية، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية ستطلب من البلدان الأصلية لتلك القوى السلبية أن تبدي حسن النية بتهيئة العمليات والظروف اللازمة لاستيعاب المقاتلين. فجمهورية الكونغو الديمقراطية ليست محطة على الطريق. وسيعالج المكون العسكري لعملية نيروبي، الذي يُنفذ بالكامل أيضا، هاتين المسألتين من خلال استئناف العمليات العسكرية المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا، التي لا يزال نشرها مستمرا.

وفيما يتعلق بالقوة الإقليمية، تود حكومة بلدي أن تؤكد لمجلس الأمن أنها ستتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقوة البعثة حاضرة لدعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والقوة الإقليمية لن تعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون قواتها المسلحة. ولذلك ستتولى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية القيادة المشتركة لتلك القوة تحت قيادة الجنرال كابوتو، ومن ثم فإن جهة التنسيق للقوة هو القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، ولتجنب النيران الصديقة، ستشجع حكومة بلدي التعاون وتبادل المعلومات وما إلى ذلك. فالتعاون، في رأينا المتواضع، ضرورة بديهية.

وكما يشير التقرير المعروض علينا، فإن الحالة السياسية في بلدي تهيمن عليها بشكل أساسي الاستعدادات لإجراء انتخابات عام ٢٠٢٣ ومبادرات الوساطة لتهدئة التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية

ورواندا، والاحتجاجات المناهضة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفيما يتعلق بالانتخابات، اعتُمد القانون الانتخابي المنقح في ٢٩ حزيران/يونيه. وستنشر اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الجدول الزمني للانتخابات قريبا. وتعكف الحكومة حاليا على كفالة التمويل المبدئي للعملية الانتخابية. وترحب جمهورية الكونغو الديمقراطية بالدعم المقدم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري الذي طلبته من أجل العملية الانتخابية.

وفيما يتعلق بجهود خفض التصعيد، أظهرت جمهورية الكونغو الديمقراطية حسن النية من خلال المساعي الحميدة التي بذلها الرئيس، الذي وافق على المشاركة في مختلف مبادرات الوساطة، بما في ذلك في كينيا وفي أنغولا مع الرئيس جواو لورنسو، ومؤخرا تحت رعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. والملاحظة الوحيدة التي نود أن نبديها هي أن بوناغانا لا تزال تتعرض للهجوم وتحت الاحتلال، على الرغم من تصريحات الرئيس كاغامي خلال الاجتماع مع الرئيس ماكرون.

أما بالنسبة للمشاعر المعادية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد بذلت سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية جهودا لتهدئة السكان. بيد أن حكومة بلدي تأمل ألا يقوض الإعلان المتزامن عن الانسحاب جهودها. وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية شريك مهم لجمهورية الكونغو الديمقراطية في سعيها إلى تحقيق السلام والاستقرار في مناطقها الشرقية، كما ذكرنا الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو في خطابه أمام الجمعية العامة (انظر A/77/PV.5). ومن الضروري إعادة تقييم الخطة الانتقالية والانسحاب التدريجي لقوة البعثة. ويجري بالفعل تشكيل فريق من الخبراء على المستوى الحكومي للعمل على المرحلة الانتقالية. وسيدرس الفريق التقدم المحرز بشأن المعايير الـ ١٨ واحدا تلو الآخر من منظورنا الوطني. وسنتابع العمل بعد ذلك بالاشتراك مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق بولايات البعثة، وكما أكدت للمجلس في حزيران/يونيه (انظر S/PV.9081)، فإن أهم عنصر في حالة الحرب، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، هو حماية المدنيين. ولذلك من الأهمية بمكان أن تعمل البعثة على هذه المسألة. ومن الضروري أيضا أن تتخذ البعثة وضعا هجوميا قويا. فإذا لم تتمكن البعثة من أن تجعل وجودها ملموسا ورادعا في الميدان فإنها ستعاني لأجل الوفاء بمهمتها وولايتها الأساسية المتصلة بحماية المدنيين. وسعيا لتحقيق لتلك الغاية، تدعو جمهورية الكونغو الديمقراطية المجلس مرة أخرى إلى تخصيص موارد كافية للبعثة لكي تتمكن من تحديث أسلحتها وتحسين نوعية معداتها.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يظل جمع الأموال اللازمة لتغطية الاحتياجات الهائلة يمثل التحدي الأكبر. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنكرر نداءنا إلى الجهات المانحة وغيرها من وكالات التمويل لسد الفجوة البالغة ٦٧ في المائة من إجمالي التمويل اللازم. وقبل أن أختتم ملاحظاتي، أود، باسم وفد بلدي، أن أقدم الطلبات التالية إلى المجلس:

أولا، أدعو المجلس إلى كفالة احترام سلامة حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية وحرمتها.

ثانيا، أدعو المجلس إلى المطالبة بانسحاب فوري وغير مشروط للقوات الرواندية وقوات حركة ٢٣ مارس من مدينة بوناغانا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثالثا، تكرر جمهورية الكونغو الديمقراطية طلبها إلى المجلس – كما ذكر رئيسنا في المناقشة العامة للدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة (انظر A/77/PV.5) – أن يناقش دون أي تقاعس تقرير خبراء الأمم المتحدة الأخير (انظر S/2022/479) عن العدوان على شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن يستخلص منه جميع الاستنتاجات المناسبة.

رابعا، أدعو المجلس إلى أن يدين بوضوح وحزم العدوان الإجرامي لحركة ٢٣ مارس ومن يدعمها، بدءا بدولة رواندا – على جمهورية الكونغو الديمقراطية.

خامسا، أدعو المجلس إلى دعم عملية نيروبي.

سادسا، أدعو المجلس إلى حث جميع الجماعات المسلحة، من دون استثناء، على إلقاء أسلحتها من أجل الانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات وتحقيق الاستقرار فيها. كما أدعو المجلس إلى تقديم المزيد من الدعم لذلك البرنامج.

سابعا، أدعو المجلس إلى تعزيز الجزاءات المفروضة على شبكات المافيا داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وخارجها التي تستغل مواردها الطبيعية بصورة غير مشروعة، بما في ذلك سلاسل التوريد بأكملها من نقاط عبورها إلى وجهاتها – أي الشركات المتعددة الجنسيات التي تستفيد من ذلك الاتجار غير المشروع.

ثامنا، تدعو جمهورية الكونغو الديمقراطية مجلس الأمن إلى أن يرفع رفعا كاملا – لا جزئيا – شرط الإخطار المسبق الذي طلبته لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أشكر وفد الصين على إثارته هذه المسألة في جلسة اليوم. والحقيقة هي أن تدبير الإخطار ذلك غير مفيد وغير عادل على الإطلاق ولا يمكننا من الدفاع عن بلدنا بشكل ملائم. وقد طلب رئيسنا كذلك رفع هذا الشرط خلال خطابه في المناقشة العامة للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة (انظر A/76/PV.3).

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد غيتي (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة بينتو كيتا، على إحاطتها، وكذلك أعضاء مجلس الأمن على ملاحظاتهم. كما أشكر السيد إيمري مودينغا، مدير معهد أنغازا، على إحاطته.

ونحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2022/709)، ولا سيما تغطيته الشاملة لتأثير الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. يأتي التقرير في وقت يجري فيه نشر القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا لتنفيذ عملية نيروبي. ويوفر تنفيذ مساري عملية نيروبي أرضية صلبة لإنهاء وجود الجماعات المسلحة الأجنبية والمحلية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورواندا ملتزمة كذلك بخريطة طريق لواندا وتنفيذها، على النحو المبين بالتفصيل في اللجنة الدائمة المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا لضمان تنفيذها.

وهاتان العمليتان تكملان بعضهما بعضا، ونحن على ثقة من أنه يمكن تنفيذ حل مستدام من خلالهما. وكما أشار بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، في بيانه الذي أدلى به في المناقشة العامة للدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة،

> ”هناك ضرورة ملحة لإيجاد الإرادة السياسية لكي تتم أخيرا معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فتبادل إلقاء اللوم لا يحل المشاكل. ومثل هذه التحديات ليست مستعصية على الحل، ويمكن إيجاد حلول لها“. (انظر A/77/PV.6)

وتظل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والجماعات المنشقة عنها تشكل تهديدا خطيرا لرواندا. ولذلك، تنشأ شواغل مقلقة عندما تتلقى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والجماعات المنشقة الدعم وتعمل بارتياح إلى جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. فهذه المعاملة تمكن تلك القوات الهدامة من إعادة تنظيم صفوفها والتجنيد والقيام بعمليات توغل عبر الحدود في الأراضي الرواندية. يجب على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تكف عن إقامة تحالفات مع الجماعات المسلحة المعادية والتي فرضت عليها جزاءات مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

وينبغي عدم التقليل على الإطلاق من شأن وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا ينبغي لنا أن نقيم جماعة إبادة جماعية أيديولوجية على أساس أعدادها. وإن كان بإمكان القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، أيا كان حجمها، شن هجمات عبر الحدود على الأراضي الرواندية وإلحاق الأضرار وقتل الناس والنهب، فإن ذلك يدل على أنها في وضع يمكنها من تقويض أمن رواندا باستمرار.

وقد تعرضت رواندا في عدة مناسبات لهجمات عبر الحدود من قبل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا كان من الممكن منعها تماما. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، هاجمت الجماعة رواندا من قاعدتها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما أسفر عن مقتل العديد من أبناء شعبنا. كما أطلقت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بدعم من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، عدة صواريخ على الأراضي الرواندية ثلاث مرات في عام ٢٠٢٢– في آذار/مارس وفي أيار/مايو ومرة أخرى في حزيران/يونيه. وفي ضوء تلك الهجمات، تمثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والجماعات المنشقة بوضوح تهديدا مؤكدا لأمن رواندا، والتأكيدات بغير ذلك مخادعة.

وتود رواندا أن تؤكد من جديد أن ميل بعض القادة الكونغوليين إلى جعل رواندا كبش فداء من أجل كسب الاهتمام السياسي لا يؤدي إلا إلى تعميق المشاعر المعادية لرواندا والسلوك القائم على كره الأجانب الذي يؤدي إلى تصعيد النزاعات بين المجتمعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإذا استمر خطاب الكراهية، فإنه سيؤدي إلى تفاقم المشاكل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ويزيد من انقسام البلد بتعميق الكراهية وانعدام الثقة بين المجتمعات الكونغولية.

وعلاوة على ذلك، فإن الموقف المتمثل في إضفاء الطابع الخارجي دائما على المشكلة أو إلقاء اللوم على الآخرين في الإخفاقات الداخلية لجمهورية الكونغو الديمقراطية موقف إشكالي. وتعتقد رواندا أنه يمكن معالجة جميع المشاكل التي ذكرتها إذا توفرت الإرادة السياسية. وفي ذلك الصدد، ينبغي لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتحمل التزاماتها بموجب الاتفاقات الإقليمية وأن تنفذ ترتيبات السلام القائمة الموقعة والمتفق عليها.

وتعيد رواندا تأكيد دعمها لعملية نيروبي ومبادرة لواندا. وكما قلت من قبل، نعتقد أن تلك العمليات أساسية وتكمل الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة للتعامل مع الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بطريقة مستدامة. والمشكلة ليست في الآليات بل في عدم تنفيذ الاتفاقات القائمة. ستؤدي رواندا دائما دورها، بينما تكفل أيضا التزامها الدستوري بحماية شعبها وسيادتها.

وفي الختام، تعتقد رواندا أن التنفيذ الناجح لعملية نيروبي ومبادرة لواندا يتطلب الدعم السياسي والمادي من مختلف أصحاب المصلحة، والأهم من ذلك الإرادة السياسية وملكية حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد مانيراتانغا (بوروندي) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أثني على فرنسا لتنظيمها جلسة اليوم. ونرحب بالإسهامين القيمين جدا اللذين قدمهما اليوم الممثل الدائم لغابون بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيد إيمري مودينغا. ويشيد وفد بلدي بالسيدة بينتو كيتا على العمل الذي تقوم به هي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق صعب بعض الشيء.

وتسر وفد بلدي علاقات بوروندي الدبلوماسية والتجارية والاجتماعية والاقتصادية الممتازة مع جميع جيرانها، ولا سيما جمهورية الكونغو الديمقراطية، على النحو المبين في العديد من الاتفاقات المتعلقة بالتجارة وحرية تنقل الأشخاص والبضائع، من بين مجالات أخرى كثيرة. كما نود أن نذكر مجلس الأمن بأن بوروندي رحبت بكرامة وبحرارة بآلاف اللاجئين من الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تنشط عدة جماعات مسلحة محلية وأجنبية.

ونظراً للبيئة الأمنية المعقدة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، انضمت بوروندي إلى جهود جماعة شرق أفريقيا لتحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق عملية نيروبي. وبهذه الروح، نشرت بوروندي وحدة من قوة الدفاع الوطني البوروندية في جمهورية الكونغو الديمقراطية للمساعدة في استعادة السلام والأمن في مقاطعة كيفو الجنوبية.

وبالنظر إلى المشاكل الأمنية المتكررة، يؤيد وفد بلدي تأييداً قوياً النهج الإقليمية، ولا سيما عملية نيروبي التي بادرت بها جماعة شرق أفريقيا، على النحو المبين في البلاغ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل

وفي نتائج مؤتمر القمة المعقود في ٢٠ حزيران/يونيه، بغية تحسين الحالة الأمنية ومحاولة معالجة مسألة بناء عملية سلام حقيقية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بين الجماعات المسلحة والقوات الحكومية من ناحية، وفيما بين المجتمعات المحلية من ناحية أخرى، استجابة لحالة النزاع المعقدة إلى حد ما.

ويقدّم تصميمُ قادة المنطقة على تعزيز الجهود السياسية والعسكرية لبناء سلام واستقرار دائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشجيعاً قوياً لوفد بلدي، ونطلب الدعم المتعدد الأوجه والأبعاد من الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن لعملية نيروبي.

ويودّ وفد بلدي أن يؤكّد من جديد أن بوروندي، التي تتولى الرئاسة الدورية لمجلس شرق أفريقيا، ستبذل قصارى جهدها، بصفتها الوطنية وبصفتها رئيسة جماعة شرق أفريقيا، للمشاركة مشاركة فاعلة في جميع مبادرات الأمم المتحدة و/أو المبادرات الأفريقية لاستعادة السلام. ولن تتخلى حكومة بوروندي أبداً عن المهمة العاجلة والنبيلة المتمثلة في المساعدة على استعادة السلام والأمن الدوليين حيثما دعت الحاجة إلى ذلك.

وفيما يتعلق بالحالة في منطقة كيفو الجنوبية، يعتقد وفد بلدي أن من الضروري ليس التصدي وحسب للقوى الإرهابية المدمرة التي تزرع الفوضى في المنطقة دون الإقليمية، ولكن أيضاً وضع نهج يهدف إلى المصالحة بين المجتمعات المحلية لكي ترسّخ في عقول المجتمعات المحلية ثقافة سلام مطلوبة للتعايش السلمي.

لذلك فإن بوروندي مستعدة للإفادة من خبرتها لتوفير الوسائل والأدوات اللازمة للتعايش السلمي بين جميع الطوائف التي تعيش في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): لم يعد هناك متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.